

# الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

## أولاً: الأسئلة المتعلقة بالمنهجية المتبعة لإعداد الاستعراض الوطني للاتفاق العالمي

| الأجوبة   | الأسئلة   |
|---|---|
| <p>لم يتم إحداث آلية خاصة بتنسيق الاستعراض، على اعتبار أن الحكومة المغربية تتوفر على آلية للحكمة لتتبع تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وكذا الإستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج. وهذه الآلية هي التي سيتم اتباعها في تنزيل أهداف الميثاق العالمي وكذا في تقديم الاستعراض الإقليمي.</p> <p>يتوفر المغرب على آلية للحكمة التي سبق ذكرها وتضم، حسب المستويات، جميع المتدخلين والفاعلين بما فيهم القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية والمنظمات الدولية والهيئات الأومية.</p> <p>وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج: مديرية القضايا الشاملة، بتنسيق مع باقي المديريات والمصالح المختصة.</p>            | <p>أ- هل تم إنشاء آلية مسؤولة عن تنسيق الاستعراض؟ وما هي الكيانات الممثلة في آلية التنسيق؟ وهل يرأس كيان معين هذه الآلية؟</p>                         |
| <p>وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛</p> <p>الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج؛</p> <p>وزاره الداخلية؛</p> <p>وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛</p> <p>المنذوبية السامية للتخطيط.</p>  | <p>ب- في حالة عدم وجود آلية محددة، فمن كان المسؤول عن الاستعراض؟</p>  |
| <p>تم التشاور مع مختلف الفاعلين الترابيين (الجماعات المحلية والعمالات والأقاليم والجهات والمصالح الخارجية) لتحديد مساهمة المغرب في إعداد الميثاق العالمي لهجرات آمنة ومنظمة ومنتظمة، وكذا في الإعداد لمشروع خطة وطنية لتنفيذ الأهداف المتضمنة فيه، وذلك من خلال الورشات العملية واللقاءات التشاورية.</p> <p>كما تم التشاور مع مختلف الفاعلين الترابيين السادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم إضافة الى المصالح الأمنية المختصة لتنزيل أهداف الميثاق الدولي للهجرة.</p> <p>تم إبرام اتفاقيات إطار للشراكة والتعاون مع بعض المجالس الجهوية قصد دعم التنزيل الترابي للإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء والإستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج.</p> | <p>ج- ما هي الكيانات الحكومية التي شاركت في عملية الاستعراض؟</p>  |
| <p>نعم: تم التعامل مع جميع المتدخلين والفاعلين بما فيها المنظمات غير الحكومية وجمعيات المجتمع المدني وجمعيات المهاجرين (مغاربة مقيمين بالخارج وأجانب</p>  | <p>د- هل تم التشاور مع السلطات المحلية في عملية الاستعراض (مثل البلديات والمحافظات)؟</p>  |
|   | <p>ه- هل تم التعامل مع أصحاب مصلحة غير حكوميين مختلفين (مثل القطاع الخاص، النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ومجتمعات</p> |

المهاجرين....). إذا كانت الإجابة بنعم، مع من تم التعامل وكيف ؟

مقيمين بالمغرب) والقطاع الخاص والنقابات العمالية والأوساط الأكاديمية في مرحلة الإعداد للميثاق العالمي للهجرة وكذا خلال إعداد خطة وطنية لتنفيذ أهدافه.

عمل المغرب على تنظيم مشاورات وطنية لإعداد مقترحات وتوصيات تتعلق بإعداد الميثاق العالمي للهجرة خلال سنة 2017، وقد شملت جميع الفاعلين الوطنيين والدوليين في مجال الهجرة واللجوء والإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من خلال لقاءات تشاورية مع كل فئة.

تتجلى البيانات المتوفرة لإجراء الاستعراض في تقرير سنوي يتم إعداده بشراكة مع جميع الشركاء ويشمل الحصيلة المرتبطة بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وكذا الإستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج.

من بينها البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية وتتعلق بأعداد المغاربة المقيمين بالخارج والمهاجرين النظاميين الموجودين بالتراب المغربي، وعدد الشبكات التي تم تفكيكها والمتخصصة في تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر والمهاجرين المستفيدين من العودة الطوعية للبلدان الأصل. ومن جهة أخرى البيانات الصادرة عن القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية وجمعيات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والهيئات الأمامية والتقارير ذات الصلة بالهجرة وتتعلق بحصيلة المستفيدين من برامج الإدماج وإعادة الإدماج.

تم حصر عدد المهاجرين النظاميين المقيمين بالتراب المغربي إلى 133274 مواطنا أجنبيا، تأتي الجالية الفرنسية في المرتبة الأولى ب 24 في المائة تليها الجالية السنغالية ب 9 في المائة.

خلال سنة 2020، تم تفكيك 111 شبكة إجرامية تنشط في تهريب المهاجرين ومنذ سنة 2002 تم تفكيك 3804 شبكة.

خلال هذه السنة تمت إعادة 414 مهاجرا أجنبيا الى بلدانهم الأصلية في إطار برنامج العودة الطوعية مع العلم أنه منذ بداية سنة 2004 تمت إعادة 33.443 مهاجرا أجنبيا.

تم تحديد إجراءات وعمليات تشمل تقريبا جميع الأهداف المتضمنة في الميثاق العالمي للهجرة.

تم البدء في تنفيذ بعض الأهداف ذات الأولوية، خاصة إحداث المرصد الإفريقي للهجرة كأول آلية للاتحاد الإفريقي الذي أسندت إليه مهمة تطوير ومراقبة وتبادل المعلومات بين البلدان الإفريقية، من أجل تعزيز إدارة تدفقات الهجرة وإعادة تأهيل وانفتاح المرصد الوطني للهجرة قصد العمل على تجميع المعطيات المتعلقة بالهجرة على المستوى الوطني.

تم العمل على ملائمة البرامج والعمليات المتضمنة في الاستراتيجيتين الوطنيتين للهجرة واللجوء وللمغاربة المقيمين بالخارج مع جميع الأهداف المتضمنة في

و- ما هي البيانات التي كانت متوفرة لإجراء الاستعراض؟ وما هي الصعوبات التي واجهتكم في الحصول على البيانات ؟

ز- هل تمكنتم من استعراض جميع الأهداف، أم اخترتم التركيز على أهداف محددة تعتبرونها أولوية في بلدكم؟ ولماذا هي أولوية ؟

## الميثاق العالمي.

- في إطار الاستراتيجية الوطنية الجديدة للهجرة، تم إعطاء الأولوية للأهداف التالية
  - تقوية آليات اشتغال المرصد الوطني للهجرة في إطار الأدوار المنوطة به.
  - انفتاح المرصد الوطني للهجرة على المحيط الجموعي والنخبة الأكاديمية المهتمين بقضايا الهجرة وخلق مجموعات عمل متخصصة للقيام بأبحاث أكاديمية حول المحاور التالية:
    1. مشكلة هجرة الفاصرين غير المرفقين؛
    2. الأمن والجغرافية السياسية للهجرة؛
    3. الطابع الإقليمي للسياسة الوطنية للهجرة واللجوء؛
    4. تصور الهجرة في المخيلة الجماعية في المغرب بين قبول الأجانب ورفضهم؛
    5. طرق دعم المرصد الإفريقي للهجرة من قبل المرصد المغربي للهجرة؛
    6. الهجرة والتواصل؛
  - تهدف الاستراتيجية الوطنية للهجرة التركيز على الجانب الوقائي والتحسيس من خلال جعل مصلحة المهاجر من الأولويات التي تصون حقوقه وواجباته تماشياً مع الالتزامات الدولية للمملكة في هذا الشأن.

- يعمل المغرب بشكل وثيق مع المنظمات الدولية والهيئات الأممية المتخصصة في الهجرة واللجوء والإتجار بالبشر، وتساهم هذه المنظمات والهيئات الشريكة للدولة مادياً وتقنياً في تنزيل مضامين الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء والإستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج.
- فمثلاً، دعمت المنظمة الدولية للهجرة بالمغرب تنظيم مشاورات وطنية حول الميثاق العالمي للهجرة، ولإعداد مشروع خطة وطنية لتنفيذ أهدافه. كما شارك المغرب في الدورة التكوينية لدعم وتقوية القدرات في مجال تتبع تنفيذ أهداف الميثاق العالمي، المنظمة من طرف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا".

ح- هل تلتقيتم أي دعم من فرق الأمم المتحدة القطرية و/ أو من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في الإعداد للاستعراض الوطني للاتفاق العالمي؟

## ثانياً: الأسئلة المرتبطة بالسياسة العامة والبيئة المواتية

### الأسئلة

أ- هل تعاونت الحكومة مع أصحاب المصلحة المختلفين في تنفيذ الاتفاق (في وضع السياسات المتصلة بالهجرة مثلا، أو في تصميم المشاريع المتصلة بالهجرة وتنفيذها، أوفى تشجيع الحوار بين اصحاب المصلحة المتعددين...)? إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تحديد أصحاب المصلحة المشاركين (مثل وكالات التوظيف، ومنظمات المهاجرين..).

ب- هل أدمجت الحكومة تنفيذ الاتفاق العالمي في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من العمليات ذات الصلة؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف؟

ج- ما هي السياسات المتصلة بالهجرة التي وضعتها منذ اعتماد الاتفاق العالمي في ديسمبر 2018؟ وهل قمتم بإصلاح السياسات القائمة بما يتماشى مع الاتفاق العالمي؟ الرجاء الإفادة بعناوين وتواريخ هذه السياسات. وما هي التحديات والحوارج التي واجهتكم في وضع تلك السياسات أو إصلاحها؟ و هل اعتمدتم سياسات محددة تستهدف المهاجرين في ظل جائحة كوفيد 19؟

### الأجوبة

تنهج الحكومة المغربية مقاربة تشاركية وشاملة لوضع السياسات المتعلقة بالهجرة، وتشمل هذه المقاربة جميع أصحاب المصلحة المعنيين من قطاعات حكومية، مؤسسات عمومية (منها مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات)، وقطاع خاص، وجمعيات المجتمع المدني بما فيها جمعيات المهاجرين، والباحثين الأكاديميين والمنظمات الدولية والأممية الفاعلة في مجال الهجرة، وذلك من خلال إشراكهم في بلورة وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء والإستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج.

تم عقد اجتماع لممثلي المجتمع المدني لدول حوار 5+5 بأكادير، يوم 29 نونبر 2019، بهدف دراسة تنزيل مقتضيات الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في هاته المنطقة مع إعطاء صوت لمكونات المجتمع المدني من أجل ابداء رأيها في هذا المسلسل، وقد توجت أعمال هذا الملئقى بإصدار نداء أكادير لممثلي المجتمع المدني لدول 5+5 بهذا الخصوص.

تعمل الحكومة المغربية على تتبع تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة.

تعمل الحكومة المغربية على إدماج بعد الهجرة وقضايا المغاربة المقيمين بالخارج في مختلف برامجها التنموية، حيث تستجيب الإستراتيجيتين الوطنيتين للهجرة واللجوء وللمغاربة المقيمين بالخارج لأهداف التنمية المستدامة.

لقد عمل المغرب على اعتماد سياسة وطنية جديدة للهجرة واللجوء منذ سنة 2013، انبثقت عنها إستراتيجية وطنية للهجرة واللجوء سنة 2014، وإستراتيجية وطنية للمغاربة المقيمين بالخارج سنة 2015. وتنسجم هاتين الإستراتيجيتين في أهدافهما ومضامينهما مع مبادئ وأهداف الميثاق العالمي للهجرة، كما يتم العمل على تحيينها بشكل تشاركي مع مختلف الشركاء لتنماشى مع كل التحولات المرتبطة بتنفيذ أهداف الميثاق العالمي للهجرة.

واصلت الحكومة المغربية بمعية مختلف الشركاء الوطنيين، خاصة جمعيات المجتمع المدني، والدوليين في تقديم خدماتها الميدانية أو عن بعد لفائدة الفئات الهشة من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء وكذا المغاربة المقيمين بالخارج في ظل جائحة كوفيد 19. كما تم وضع برامج وعمليات خاصة بالمساعدة الإجتماعية والإنسانية للمهاجرين واللاجئين ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج المتضررين من مخلفات الجائحة ومواكبتهم لتجاوز تبعاتها الصحية والإقتصادية والإجتماعية، كما تم الشروع في وضع وتنفيذ برنامج عمل يستجيب لمرحلة ما بعد الجائحة.

كما شكل موضوع الهجرة إهتمام العديد من خبراء آليات الإجراءات الخاصة الذين

تضاعفت زيارتهم للمملكة المغربية بعد سنة 2011، من قبيل الزيارة المقررة الخاصة المعنية بحقوق الانسان لضحايا الإتجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال سنة 2013، والزيارة المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب سنة 2018.

■ وإعمالاً لإلتزامات المملكة المغربية في مجال حقوق الانسان، خاصة ما أكدت عليه توصيات وخطة عمل مؤتمر فيينا لحقوق الانسان المنعقد سنة 1993 في شأن ضرورة اعتماد الدول لخطط عمل وطنية في مجال حقوق الانسان، اعتمدت المملكة المغربية خلال دجنبر 2017 خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان 2018-2021. وتعد هذه الخطة وثيقة مرجعية تترجم تدابيرها الـ435 القضايا الأساسية التي ينبغي الانكباب عليها لمأسسة أعمق لحقوق الانسان وتعزيز دينامية الوعي الحقوقي وترسيخ مسلسل الإصلاح السياسي وتدعيم المبادرات المساهمة في انبثاق ديمقراطية تشاركية.

■ تم الاشتغال على أوضاع خاصة بفئات من المهاجرين بما فيها العاملات المهاجرات، وذلك من خلال رصد كيفية تشغيل النساء والفتيات قصد حمايتهن من الإستغلال سواء بالنسبة للعاملات المغربيات بالخارج أو بالنسبة للعاملات المهاجرات بالمغرب، وذلك من خلال وضع تشريعات وطنية جديدة: (القانون المنظم لتشغيل العاملات والعمال المقيمين في المغرب) وتدابير وقائية ذات الصلة بحماية حقوق هذه الفئة (اتفاقيات ثنائية دولية خاصة بالعاملات المغربيات الموسميات بالخارج).

■ نظم المغرب عمليتين لتسوية وضعية المهاجرين المقيمين بطريقة غير قانونية خلال سنتي 2014 و2017 أسفرتا عن تسوية وضعية أزيد من 50.000 مهاجر ومهاجرة الذين يوجدون في وضعية غير قانونية مقابل 54.000 طلب، أي بتسوية حوالي 90% من مجموع الطلبات، وقد استفاد من هذه العمليتين مواطنون من 112 جنسية. وقد تمت تسوية وضعية جميع النساء والأطفال بدون التقيد بالشروط الواردة في الدورية الوزارية.

■ تم تمديد مدة صلاحية بطاقات الإقامة الى ثلاث سنوات عوض سنة واحدة وذلك بعد مرور سنة على تسوية وضعهم بالمغرب.

■ إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في سياسة الهجرة سواء بالنسبة للمهاجرين وللمغاربة المقيمين بالخارج، كمكافحة العنف المبني على النوع ومكافحة استغلال النساء المهاجرات ضحايا الإتجار بالبشر.

■ وضع تدابير وإجراءات خاصة بمواكبة الأطفال القاصرين غير المرافقين وحمايتهم بدعم وشراكة مع المنظمات الدولية الأممية المعنية بحماية الطفولة.

■ تأهيل التشريعات الوطنية لحماية العمال المهاجرين من خلال القوانين الوطنية التالية: قانون رقم 14-27 المتعلق بمكافحة الإتجار بالبشر والوقاية منه والتي

د- هل يمكنكم التوسع في شرح أي سياسات و/أو أحكام معينة في السياسات قتمتم بوضعها أو دمجها فيما يتعلق بفئة محددة من المهاجرين كالعاملات المهاجرات، والأطفال المهاجرين، والمهاجرين غير الحاصلين على أوراق ثبوتية؟

تتضمن مقتضيات خاصة بحماية النساء والأطفال ضحايا الاستغلال في العمل القسري والسخرة، وقانون رقم 12-19 المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمالات والعمال المنزليين والذي يعد خطوة ايجابية في اتجاه انصاف هذه الفئة من العمال.

- هـ- هل كان عليكم إعتقاد سياسات أو تدابير جديدة نتيجة لديناميات الهجرة أو السياسات أو التدابير ذات الصلة على المستوى الاقليمي؟
- يعد المغرب رائدا في تدبير قضايا الهجرة على المستوى القاري بفعل المبادرة الاستباقية التي تم اتخاذها من طرف السلطات المغربية منذ سنة 2013 وخاصة في مجال تسوية وضعية المهاجرين المقيمين بطريقة غير قانونية بالمغرب وكذا وضع برنامج استراتيجي يروم إلى إدماج المهاجرين في المجتمع المغربي على جميع المستويات، بالإضافة إلى مواكبة مغاربة العالم.
- و- هل اعتمدتم أي إصلاحات مؤسسية للإستجابة للاتفاق العالمي (هل أنشأتم هيئات أو أليات جديدة، أو قمتم بإعادة العمل)؟
- تم العمل على ملائمة منظومة الحكامة المتعلقة بتتبع تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وكنا الإستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج مع أهداف الميثاق العالمي حتى يتسنى تتبع تنفيذها وتقييم المؤشرات المرتبطة بها ضمن الآليات المؤسسية القائمة.
- ز- هل هناك إستراتيجيات وأطر وخطط تنفيذ ذات صلة على المستوى الإقليمي، ودون الإقليمي، والأقاليمي؟ وكيف ساهتمت في تنفيذها؟ وما هي الثغرات والتحديات الرئيسية التي تواجهونها في تنفيذها؟
- المساهمة الفعلية في المشاورات القارية الخاصة بإطار سياسة الهجرة في افريقيا 2018-2030 وكذا الموقف الإفريقي الموحد بشأن الاتفاق العالمي للهجرة من خلال الاجتماعات السنوية التي تعقدها اللجنة التقنية المتخصصة بالهجرة واللجوء والأشخاص النازحين داخليا.
- المشاركة في المنتديات الإقليمية المنظمة من طرف مفوضية الإتحاد الإفريقي للمساهمة في حوكمة الهجرة على المستوى القاري.
- تقديم الأجنحة الإفريقية للهجرة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال القمة 30 للإتحاد الإفريقي في أديس ابابا بتاريخ 29 يناير 2018، هدفها جعل الهجرة "رافعة للتنمية المشتركة وأساسا للتعاون جنوب-جنوب ومحورا للتضامن".
- المبادرة الملكية لإحداث المرصد الإفريقي للهجرة تحت إشراف الإتحاد الإفريقي بالرباط سنة 2018 قصد تطوير جميع المعطيات وتحليلها وتبادلها بين بلدان القارة وترسيخ حكمة جيدة فيما يتعلق بتدبير الهجرة الإفريقية.
- المساهمة في أشغال المنتدى الإفريقي للهجرة من خلال تقديم التجربة المغربية في مجال الهجرة كممارسة فضلى على المستوى القاري.
- في نفس السياق، تساهم المندوبية السامية للتخطيط في تجميع معطيات الإتحاد الإفريقي حول هجرة اليد العاملة بإفريقيا وإنجاز تقارير حول هذا الموضوع.
- المشاركة والمساهمة في اللقاءات المنظمة من طرف جامعة الدول العربية وشركائها المتعلقة بالهجرة.
- احتضن المغرب الدورة الثامنة لمؤتمر وزراء الهجرة لدول 5+5، بمشاركة فعلية

لوزراء خارجية دول هذا الحوار. وقد توجت هذه الدورة بإعلان وزاري لوزراء خارجية 5+5 مرفق بخطة عمل إقليمية من أجل تنزيل بنود الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على مستوى هذه المنطقة. كما سيتم أحداث آلية تتبع من كبار الموظفين تعنى بتنزيل هذا الاتفاق على المستوى الإقليمي، بمشاركة بعض المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالموضوع.

■ على المستوى الثنائي بين المغرب والاتحاد الأوروبي، أصدر الجانبان بيانا مشتركا بتاريخ 27 يونيو 2019 إثر انعقاد مجلس الشراكة المغربية الأوروبية مبينا خطة الأولويات ومجالات التعاون في السنوات المقبلة، حيث فتحت هذه الدورة المجال لتقوية وتعميق التعاون في مجالات متعددة، وفي هذا الإطار شكلت مسألة الهجرة أحد المحاور الاستراتيجية لهذا التعاون.

## ثالثا: الأسئلة الخاصة بالتقدم المحرز في تحقيق أهداف الميثاق العالمي

### الأسئلة

أ- هل وضعت حكومتكم خططا لتنفيذ الاتفاق العالمي؟ وماهي حالة تنفيذ اهداف الاتفاق العلمي البالغ عددها 23 هدفا؟

### الأجوبة

■ تم العمل بشكل تشاركي مع مختلف الفاعلين من خلال عقد عدة لقاءات وورشات للتفكير قصد إعداد مشروع خطة وطنية لتنفيذ أهداف الميثاق العالمي.

■ تم العمل على ملائمة بعض العمليات والإجراءات المتضمنة في الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء والإستراتيجية الوطنية لمغاربة العالم مع مبادئ وأهداف الميثاق العالمي.

■ تقدم ملموس في تنفيذ أهداف الميثاق العالمي للهجرة بمعية جميع الشركاء على المستوى الوطني بفضل التقدم المحرز في تنزيل برامج وإجراءات الإستراتيجيتين الوطنيتين للهجرة واللجوء وللمغاربة المقيمين بالخارج منذ أزيد من ست سنوات.

■ لقد بلغت نسبة تحقيق أهداف الميثاق العالمي على المستوى الوطني مستويات متقدمة نظرا للخبرة والريادة التي راكمها المغرب في تدبره لملف الهجرة منذ عدة سنوات وذلك بحكم موقعه الجيوسراتيجي الرابط بين القارة الإفريقية والقارة الأوروبية وحوض المتوسط والعالم العربي، مما مكنه من التموغ بشكل جدي وعملي في تدبير قضايا الهجرة إقليميا وقاريا ودوليا.

■ تم دمج المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي في إطار حوكمة الهجرة من خلال منظومة الحكامة المعتمدة في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء والإستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج وذلك من خلال اللجان المعتمدة (اللجنة البين وزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، لجنة القيادة ولجن البرامج القطاعية والأفقية). كما تعتبر هذه المنظومة آلية يعتمد عليها من أجل تتبع خطة تنفيذ أهداف الميثاق العالمي للهجرة.

■ وإعتبارا لأهمية وراهنيه موضوع الهجرة، فقد خصته خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان بمحور خاص ضمن الجزء المتعلق بتعزيز الحقوق الفئوية.

■ وتروم التدابير المدرجة في هذا المحور من الخطة الوطنية تعزيز حماية حقوق المهاجرين واللاجئين والنهوض بها من خلال إدماج قضايا الهجرة في السياسات العمومية وفق مقاربة حقوقية تراعى فيها الالتزامات الدولية للمغرب. فضلا عن النهوض بالحقوق الأساسية للمغاربة المقيمين بالخارج في دول الاستقبال والأجانب المقيمين في المغرب وتعزيز الروابط الثقافية والدينية واللغوية في تعددها وتنوعها بين الجاليات المغربية وبلدها الأصلي.

■ تتجلى النجاحات في توفر المغرب على سياسة وطنية مندمجة للهجرة واللجوء انبثقت عنها إستراتيجية وطنية للهجرة واللجوء سنة 2014 وإستراتيجية وطنية للمغاربة المقيمين بالخارج سنة 2015، بالإضافة إلى وجود منظومة للحكامة معتمدة في تتبع التنفيذ والتي من خلالها تمت تعبئة جميع الفاعلين والمتدخلين على العمل بشكل تشاركي لتنفيذ أهداف الميثاق العالمي للهجرة. كما يتوفر المغرب على مرصد وطني للهجرة منذ سنة 2004 وعمل على إحداث المرصد الإفريقي للهجرة.

■ تتجلى التحديات في تنزيل الإستراتيجيات الوطنية للهجرة على المستوى الترابي من خلال إدخال بعد الهجرة في السياسات ومخططات التنمية المحلية (الجماعات الترابية).

■ تتجلى القضايا الناشئة في وجود بعض التحديات والإكراهات المرتبطة بضمان مسارات الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة بين مختلف الدول الإفريقية وخاصة على المستوى الإقليمي والجهوي، وجود شبكات متخصصة في تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر و التي تهدد أمن الدول من جهة، ومن جهة أخرى تعيق مسلسل الإدماج والاستقرار النهائي بالمغرب وتحول دون انخراط بعض الفئات من المهاجرين وأفراد أسرهم في البرامج الإستراتيجية المتعلقة بتيسير ولوجهم لجميع الخدمات العمومية، بحيث يصبح مهم الوحيد هو العبور عن طريق المغرب إلى الديار الأوروبية.

■ ومن التحديات التي تواجه المملكة المغربية أيضا هي التصدي للشبكات الاجرامية التي تنشط في هذا المجال وارتباطاتها بالجريمة المنظمة سواء قاريا أو دوليا، لذلك تم تبني استراتيجية خاصة بمكافحة تهريب البشر بحيث ضاعفت مجهوداتها للتصدي لها وذلك وفقا للقوانين الوطنية الجاري بها العمل وكذا الاتفاقيات الدولية ذات الصلة المصادق عليها من طرف المملكة.

■ تجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية للتخطيط قد أعدت العديد من الدراسات الاستقصائية المواضيعية المحددة حول الهجرة الدولية، وفي هذا الصدد، أدمجت عمليات الإحصاء المنجزة بين 1971 و2014 الأبعاد المتعلقة بالهجرة الداخلية

ج- ما هي النجاحات والتحديات والفجوات التي تواجهونها في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي؟ وما هي المخاطر المحتملة التي تتوقعونها؟ وكيف يمكن معالجتها؟ وهل اتخذتم أي تدابير لتخفيف اثارها؟ (يرجى تسليط الضوء على أي اتجاهات ونجاحات، وتحديات، وقضايا ناشئة، بما في ذلك مدى التأثير بالديناميات الإقليمية)

والدولية حيث مكنت من توفير معطيات حول كم وتدفقات الهجرة والاستقرار ببلدان الاستقبال.

كما أدمجت المندوبية السامية للتخطيط أنماط الهجرة في عدد من أبحاثها لدى الأسر، حيث تم إدماج أبعاد من الهجرة الدولية (الهجرة والعودة) في البحث الوطني حول مستوى المعيشة ونفقات الأسر للمدة المتراوحة بين 2006 و2007، البحث الديمغرافي المتعدد الزيارات ل2009-2010 والبحث الوطني الدائم حول التشغيل لسنة 2017.

تم إعداد تقرير تخص المهاجرين في المغرب اعتمادا على بيانات آخر إحصاء عام للسكان والسكنى لعام 2014 التي تم نشرها على موقع المندوبية السامية للتخطيط.

من الممارسات الفضلى والواعد للمغرب:

✓ التوفر على سياسة وطنية للهجرة واللجوء منذ سنة 2013 كسياسة عمومية مندمجة، شاملة، ذات أبعاد مبنية على مقاربة إنسانية ومسؤولة.

✓ اعتماد وتنفيذ إستراتيجية وطنية للهجرة واللجوء وكذا استراتيجية وطنية للمغاربة المقيمين بالخارج.

✓ إحداث قطاع وزاري يعنى بالسياسة الحكومية في مجال الهجرة.

✓ تسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين المقيمين بالتراب الوطني بطريقة غير قانونية من خلال عمليتين للتسوية، الأولى سنة 2014 والثانية سنة 2017 أسفرتا عن الموافقة بالتسوية لأزيد من 50.000 طلب.

✓ التوفر على برنامج خاص بالعودة الطوعية وإعادة ادماج المستفيدين في بلدانهم الأصلية بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة.

✓ اعتماد منظومة للشراكة مع جمعيات المجتمع المدني كشركاء تنفيذيين للحكومة في تنزيل برامج إدماج المهاجرين واللاجئين بالمغرب ومواكبه مغاربة العالم بالخارج.

✓ اعتماد إتفاقيات إطار للشراكة والتعاون مع مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية.

✓ اعتماد شراكة مؤسساتية مع القطاع الخاص وباقي الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين.

✓ وجود تعاون مؤسساتي مع مختلف المنظمات الدولية والهيئات الأممية الفاعلية في مجال الهجرة والإتجار بالبشر وحماية الطفولة والمرأة.

✓ إحداث لجنة وطنية مكلفة بتنسيق إجراءات مكافحة الإتجار بالبشر والوقاية منه.

✓ تأهيل الإطار القانوني والمؤسسي المرتبط بالهجرة والإتجار بالبشر.

✓ اتمام إجراءات التصديق على بعض الإتفاقيات التكميلية المتعلقة بحماية حقوق العمال المهاجرين.

د- ما هي الممارسات الواعدة والدروس المستفادة التي قد تكون مهمة لبلدان أخرى في المنطقة (أو في مناطق أخرى)؟ يرجى تسليط الضوء على السياسات الابتكارية أو الممارسات الواعدة المتصلة بأي من الأهداف، ولاسيما تلك الموجهة لفئات المهاجرين المعرضين للمخاطر أكثر من غيرهم. وينبغي أن تستند المعلومات، حيثما أمكن، إلى بيانات إحصائية ونوعية؟

- ✓ تقلد المغرب الرئاسة المشتركة مع ألمانيا للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية خلال سنتي 2017 و2018.
- ✓ احتضان المغرب للمؤتمر البين حكومي لإعتماد الميثاق العالمي لهجرات آمنة منظمة ومنتظمة سنة 2018.
- كما أنجزت المندوبية السامية للتخطيط بحثا معمقا حول الهجرة الدولية بين سنتي 2018 و2019. تم تطوير الأدوات المنهجية لهذا البحث في إطار برنامج التعاون الإحصائي ميدستات "MEDSTAT" الذي تم تنفيذه ببلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. ولقد تم تكييفها مع الواقع المغربي كجزء من عملية التشاور والتبادل مع مختلف شركاء الحكومة والمؤسسات الدولية المعنية والمجتمع المدني.
- وتجدر الإشارة إلى أن المرحلة الأولى من هذا البحث ركزت على المغاربة المقيمين بالخارج، والمهاجرين العائدين، ونوايا المغاربة غير المهاجرين. وقد تم إنجاز هذه المرحلة من البحث بين أغسطس 2018 ويناير 2019 على عينة تمثيلية من 15000 أسرة، بما في ذلك 8200 أسرة من المهاجرين الحاليين، و4100 أسرة من المهاجرين العائدين و2700 أسرة من غير المهاجرين.
- حيث تم نشر نتائج المرحلة الأولى من هذا البحث في يوليوز 2020، فيما سيتم إنجاز المرحلة الثانية منه في متم هذه السنة وقد خصصت هذه المرحلة الثانية للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين والمهاجرين الذين تمت تسوية أوضاعهم.

## رابعاً: الأسئلة المتعلقة بوسائل التنفيذ

### الأسئلة

أ- كيف تقومون بتعبئة وسائل التنفيذ لضمان تحقيق اهداف الميثاق العالمي؟

- ### الأجوبة
- تتجلى الوسائل المعتمد في التنفيذ في موردين أساسيين وهما: الميزانية العامة للدولة من خلال الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية المعنية بإدماج المهاجرين ومواكبة مغاربة العالم، بالإضافة إلى الدعم التقني والمالي المقدم من طرف الشركاء الدوليين، ويخصص في كلتا الحالتين جزء من الموارد لبناء شراكات مع المجتمع المدني وتقوية قدرات الفاعلين قصد تنفيذ مشاريع وبرامج تعنى بالمهاجرين المقيمين بالمغرب والمغاربة المقيمين بالخارج.
  - يتم تنفيذ جميع البرامج في إطار الميزانية العامة للدولة الموجهة للقطاعات الحكومية المعنية دون تخصيص بنود معينة تبيين النفقات الموجهة لقضايا الهجرة والمغاربة المقيمين بالخارج.
  - تمكنت جمعيات المجتمع المدني خلال جائحة كوفيد 19 من المساهمة في التخفيف من اثار الجائحة على المهاجرين واللاجئين من خلال تعبئة موارد مالية وعينية من

ب- ما هي التحديات التي تواجهونها في تعبئة وسائل التنفيذ؟

ج- ما هي الموارد الإضافية التي تحتاجونها؟ و هل لديك خطة لتعبئتها؟

يحتاج إلى موارد إضافية:

- لتقوية قدرات الفاعلين الترابيين في مجال الهجرة وتمويل مشاريع نموذجية محلية قصد تيسير مأموريتهم في تنفيذ أهداف الميثاق العالمي للهجرة، بالإضافة إلى التشبيك وتجميع وتبادل الخبرات.
- لإنتاج دراسات حول الهجرة في المدن والمناطق الرئيسية التي تستضيف المهاجرين بالمغرب والمغاربة المقيمين بالخارج.
- لتعبئة المزيد من جمعيات المجتمع المدني وجمعيات المهاجرين لتعزيز قدرتهم في إدارة المشاريع ونهج الإدماج المحلي للمهاجرين.
- لدمج بعد الهجرة في نظم المعلومات في القطاعات الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى الشريكة.
- للاستثمار في البحوث والدراسات.
- لإحداث أنظمة لتوجيه المهاجرين وإحالتهم على الخدمات التي يحتاجونها.
- لتنفيذ التدابير العملية لإدارة تدفقات الهجرة غير النظامية ودعم المرشحين للعودة الطوعية وإعادة الإدماج في بلدانهم الأصلية. بالإضافة إلى ضرورة التوفر على موارد إستثنائية خاصة بتدبير الأزمات وحالة الطوارئ الصحية. التفكير في إنشاء صناديق للتضامن على المستوى القاري والدولي لتدبير الأزمات وحالة الطوارئ والتغلب على انعكاساتها السلبية على المهاجرين واللاجئين.

## خامسا: الأسئلة المرتبطة بالخطوات اللاحقة

الأسئلة

أ- استنادا إلى نتائج هذا الاستعراض، ما هي المجالات التي تعتبرونها ذات أولوية؟ وما هي الخطوات التي تتوون اتخاذها من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي؟

الأجوبة

- المجالات ذات الأولوية:
  - ✓ حقوق المهاجرين والإدماج الإجتماعي.
  - ✓ الحركية والشغل.
  - ✓ التصدي لتهديب المهاجرين والإتجار بالبشر.
  - ✓ الهجرة والتنمية.
  - ✓ التعاون والحكمة.
- الخطوات من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي:
  - ✓ تفعيل المرصد الإفريقي للهجرة.
  - ✓ تأهيل المرصد الوطني للهجرة.

- ✓ إنجاز دراسة عن الهجرة الدولية.
- ✓ دمج الهجرة في نظم جمع البيانات المتعلقة باستقادة المهاجرين من الخدمات الأساسية.
- ✓ تكثيف عمل اللجنة الوطنية لتنسيق مكافحة الإتجار بالبشر والوقاية منه.
- ✓ تكثيف التوعية والإخبار بقضايا الهجرة واللجوء على المستوى الوطني والترابي لفائدة القطاعات الحكومية، الفاعلين الترابيين، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الباحثين...
- ✓ تحسين التعاون الإقليمي فيما يتعلق بتحديد شبكات الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والإحاطة بها وتفكيكها.
- ✓ تعزيز التعاون جنوب-جنوب بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة والتنمية.

- سيعمل على تتبع توصيات اللجنة بين وزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وشبكة الأمم المتحدة للهجرة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، جامعة الدول العربية).
- الشروع في إعداد تقرير حول تنفيذ مضامين الميثاق العالمي ونشره.
- مواصلة التحسيس والتوعية بضرورة انخراط جميع المتدخلين في التنزيل الفعلي لمضامين الميثاق العالمي وخاصة بعد جائحة كوفيد 19.
- تقوية علاقات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف قصد تعبئة الموارد التي ستخصص لتنفيذ الخطة الوطنية المتعلقة بتنزيل أهداف الميثاق العالمي.

ب- كيف ستنشر نتائج الاستعراض؟ وما هي الإجراءات الإضافية لإستعراض الهجرة الدولية في عام 2022؟